



مدير مديرية الشركات
الداخلة
رقم الوثيقة: ٢٠١٤
التاريخ: ٢٠١٤/٧/٦

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك سورية والمهجر شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2014/07/06

بتمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأحد الواقع في السادس من شهر تموز لعام ألفان وأربعة عشر، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك سورية والمهجر شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في قاعة أمية في فندق الشيراتون في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- جريدة الثورة العدد رقم 15498 في يوم الأربعاء تاريخ 2014/06/18
- جريدة تشرين العدد رقم 12054 في يوم الأربعاء تاريخ 2014/06/18
- جريدة الوطن العدد رقم 1924 في يوم الخميس تاريخ 2014/06/19
- جريدة الثورة العدد رقم 15499 في يوم الخميس تاريخ 2014/06/19

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و 180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك. ترأس الاجتماع الدكتور راتب الشلاح بصفته رئيس مجلس الإدارة، كما حضر السيد حبيب بيتجانة عضو مجلس الإدارة.

عين كل من السادة سمير باصوص وحبيب صائغ مراقبين للتصويت من المساهمين. كما عين المحامي فادي سهيل سركيس كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد محمد حمدان والسيد أيمن أبو زيتون مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1146 تاريخ 2014-6-29.

وحضرت كل من الأنسة رويدة علي والسيدة ميساء البوشي والأنسة عبير أسعد مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 2025 تاريخ 2014/7/2.

رقم الوارد: 925
التاريخ: 2014 / 67 / 08
سوق (١) - شارع المظلة



٧ - تموز ٢٠١٤

كما حضر كل من السيدة خلود السراج والسيد وسام العقاد مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 536/ص-إ.م تاريخ 2014/7/3.

كما حضر السيد قحطان السيوفي بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة. كما حضر السيد حنا عساف والسيد ربيع الصدي بصفتهما المراقبين المصرفيين الداخليين للبنك استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 163/1432 تاريخ 2014/05/11.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فنتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره 56.09% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقرروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص. افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2013 وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.

2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2013 و مناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

4. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح وفق مقترح مجلس الإدارة.
5. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 واتخاذ القرار بشأنها.
7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته.
8. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2013 وحتى نهاية مدة ولاية المجلس.
10. الموافقة على اتفاقية إسداء المساعدة الإدارية و التقنية مع بنك لبنان و المهجر ش.م.ل. والتي تمت الموافقة مسبقاً على تجديدها لمدة سنتين اعتباراً من 2013/11/11 ولغاية 2015/11/11 وتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض على شروط هذه الاتفاقية وأحكامها وتعديلاتها وعلى تجديدها وتحديد الأتعاب والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على ذلك.
11. انتخاب مجلس إدارة جديد بدلاً عن مجلس الإدارة الحالي لانتهاؤ مدة ولايته.
12. الاطلاع على النظام الأساسي المعدل بموجب قرارات الهيئة العامة للبنك المنعقدة في 2012/4/24 وقرارات مصرف سورية المركزي وأخذ العلم به.

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2013 وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة:

بين رئيس الجلسة أن المدير العام السيد جورج صايغ قد استقال من منصبه لأسباب شخصية و تسلّم السيد ميشال عزام مهامه كمدير عام بعد أن تمّ الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، وتقدم رئيس الجلسة بفائق الشكر والامتنان للسيد جورج صايغ على جهوده وخدماته في إدارة البنك منذ بدء تأسيسه وحتى انتهاء مدة توليه لمنصبه وعبر عن تقدير مجلس الإدارة والمساهمين للجهود التي بذلها في سبيل تطور البنك ووصوله الى ما هو عليه الآن ونوه الى انه مرشح لعضوية مجلس الإدارة في البنك كمثل لبنان والمهجر مما يتيح استمرار الاستفادة من خبرته المصرفية الطويلة في خدمة بنك سورية والمهجر ، كما هنا رئيس الجلسة السيد ميشال عزام على توليه منصب مدير عام المصرف مشيراً الى أن السيد ميشال عزام كان يشغل منصب

نائب المدير العام وأثبت كفاءة متميزة مما دفع مجلس الإدارة الى تعيينه مديراً عاماً بناءً على اقتراح لجنة الترشيحات والمكافآت وتمنى للسيد عزام وللمصرف دوام النجاح والتطور.

قام رئيس الجلسة بالحديث عن أعمال البنك خلال السنة المالية المنقضية ثم تمت مناقشة أمور البنك وأوضاع السوق المصرفية والأوضاع الاقتصادية والمصرفية في سورية والصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي في سورية خلال السنتين الأخيرتين ثم قام بمناقشة أمور البنك وما هو متوقع للعام المقبل على هذا الصعيد.

وقام الرئيس القيام بتلاوة تقرير مجلس الإدارة الذي أشار فيه إلى ما يلي:

- لمحة عن تطور أعمال البنك وفروعه والسلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وتحليل البيانات واهم نتائج أعمال العام 2013.
- لمحة عن مجلس الإدارة وممثلي البنك واللجان المشكلة واختصاصاتها.
- ملخص إجمالي عن الوضع الاقتصادي للبنك.
- الأوراق المالية و المزاي والمكافآت.

2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2013 و مناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة:

قام السيد الدكتور قحطان سيوفي مدقق حسابات البنك بعرض تفصيلي للتقرير السنوي وقد نوه فيه حول مطابقة حسابات البنك للواقع وبأنها تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية.

وبين وجود أرباح صافية بعد الضريبة بمبلغ وقدره /172.681.080/ ل.س (مائة واثنان وسبعون مليون وستمائة وواحد وثمانون الف وثمانون ليرة سورية فقط).

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفؤلهم بعمل البنك وحديثه وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.



4. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح وفق مقترح مجلس الإدارة:

بين رئيس الجلسة أن أرباح البنك وفق تقرير الأرباح والخسائر هي مبلغ وقدره /172.681.080/ ل.س (مائة وأثنان وسبعون مليون وستمائة وواحد وثمانون الف وثمانون ليرة سورية فقط)، واقترح تدوير كامل الأرباح للعام القادم لكونها غير قابلة للتوزيع بناء على قرار مجلس الإدارة.

5. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:

أشار رئيس الجلسة إلى وجوب قيام البنك باقتطاع جزء من الأرباح الصافية لتكوين احتياطات إجبارية عملاً بأحكام المادة 197 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والتي هي 10% من صافي الأرباح ونظراً لعدم وجود أرباح محققة خاضعة للإحتياطات وذلك بعد استبعاد أثر ارباح فروقات القطع غير المحققة لذلك لا يمكن تكوين احتياطي إجباري لهذا العام وكذلك الأمر بالنسبة للإحتياطي الإختياري.

6. انتخاب مدقق حسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته:

فتح رئيس الجلسة باب الترشيح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية القادمة، فرشح السيد الدكتور قحطان السيوفي وحيث أنه لم يرشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية فوافق الحضور بما فيهم مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة للتوقيع على اتفاق خطي مع السيد الدكتور قحطان السيوفي وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له.

7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2013:

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن مدة ولاية مجلس الإدارة الحالي قد انتهت وسيتم انتخاب مجلس إدارة جديد خلال هذا الاجتماع وأثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك ومديره العام والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم. واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وممثلي الشركة والمدير العام عن السنة المالية 2013 ابراءً عاماً شاملاً.

8. الموافقة على اتفاقية إسداء المساعدة الإدارية و التقنية مع بنك لبنان و المهرج ش.م.ل.

والتي تمت الموافقة مسبقاً على تجديدها لمدة سنتين اعتباراً من 2013/11/11 ولغاية



2015/11/11 وتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض على شروط هذه الاتفاقية وأحكامها وتعديلاتها وعلى تجديدها وتحديد الأتعاب والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على ذلك.

أشار رئيس الجلسة إلى اتفاقية إسداء المساعدة الإدارية والتقنية المبرمة مع بنك لبنان والمهجر عملاً بأحكام المادة 32 من النظام الأساسي للبنك، والتي تم عرضها على مصرف سورية المركزي لإبداء الموافقة، كما نوه الرئيس إلى أنه سبق وأن تم عرض موضوع تجديد هذه الاتفاقية على الهيئات العامة السابقة وكان آخرها قرار الهيئة العامة المنعقدة في 2013/7/13 المتضمن الموافقة على تجديد الاتفاقية لمدة سنتين جديدتين اعتباراً من 2013/11/11 ولغاية 2015/11/11 وتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض مع بنك لبنان والمهجر على بنود هذه الاتفاقية وشروطها وأحكامها وعلى التعويض النقدي عن فترة التجديد المذكورة على أن لايزيد عن مبلغ مائتي ألف يورو سنوياً والحصول على موافقة البنك المركزي عليها وإجراء أي تعديل على بنودها بناء على طلب المصرف المركزي.

وعرض الرئيس للحاضرين الخدمات التي تم أو سيتم تقديمها من خلال هذه الاتفاقية وهي:

1- المساعدة في وضع السياسات الرئيسية و الإجراءات

2- المساعدة في تطوير مديرية المعلوماتية

3- التدريب

4- تطوير الموارد البشرية

5- تلزيم النشاطات الأساسية و البرامج

كما بين بأن موافقة مصرف سورية المركزي على الصيغة النهائية للاتفاقية لم تصدر بعد وطلب من الهيئة العامة الموافقة على إبرام اتفاقية إسداء المساعدة الادارية والتقنية مع بنك لبنان والمهجر منذ بداية تاسيس المصرف وعلى تجديدها لمدد جديدة تنتهي في 2015/11/11 وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتفاوض مع بنك لبنان والمهجر على بنود هذه الاتفاقية وشروطها وأحكامها وعلى تجديدها وتحديد التعويض النقدي عن فترة التجديد الأخيرة المذكورة وبالغية سنتين على أن لايزيد عن مبلغ مائتي ألف يورو سنوياً والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي عليها وإجراء أي تعديل على بنودها بناء على طلب المصرف المركزي وصولاً الى الصيغة النهائية الموافق عليها وثوقيعها.

وطلب الرئيس التصويت على ما سبق، وعلى الحد الأعلى للتعويض النقدي للاتفاقية بشكل منفصل.

كما بين رئيس الجلسة بأن المستحقات المترتبة لبنك لبنان والمهجر عن الفترة الممتدة من 2013/1/1 لغاية 2013/12/31 بلغت ما يعادل 14.038.292 علماً بأنها مدفوعة لقاء خدمات تم تقديمها فعلاً.

9. انتخاب مجلس إدارة جديد بدلاً عن مجلس الإدارة الحالي لانتهاء مدة ولايته:

بين رئيس الجلسة وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك نظراً لإنهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي، وعرض للحاضرين الإجراءات التي تم التقيد بها والمنصوص عنها في القوانين والأنظمة النافذة وخصوصاً تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1186 تاريخ 2011/6/1 من فتح باب الترشيح والإعلان في الصحف ودراسة طلبات الترشيح المقدمة إلى البنك من قبل لجنة الترشيح والمكافآت في المصرف ورفعها إلى مصرف سورية المركزي. وقام الرئيس بعرض أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الموافق عليهم مبدئياً من قبل مصرف سورية المركزي بموجب كتابه رقم 1758 تاريخ 2014-7-6، وهم:

1-الدكتور أحمد راتب الشلاح.

2-الدكتور احسان عمر بعلبكي.

3-السيد سامر نعمان أزهرى ممثلاً لبنك لبنان والمهجر.

4- السيد عمر نعمان أزهرى ممثلاً لبنك لبنان والمهجر.

5- الدكتور فادي توفيق عسييران ممثلاً لبنك لبنان والمهجر.

6- السيد جورج عزت صايغ ممثلاً لبنك لبنان والمهجر.

7- السيد محمد نزار ماميش.

8-السيد فهد طاهر نقتجي.

9-السيد إياد حبيب بيتجانة.

10-الآنسة ندى ابراهيم شيخ ديب.

وأضاف رئيس الجلسة بأنه بتاريخ اليوم تقدم السيد فادي عسييران بطلب سحب ترشحه لعضوية مجلس إدارة بنك سورية والمهجر كمثل لبنك لبنان والمهجر بهدف إتاحة الفرصة لباقي المرشحين.

وحيث أن عدد المرشحين المتأهلين بعد انسحاب السيد فادي عسييران هو تسعة وهو نفس عدد أعضاء مجلس الإدارة المحدد في النظام الأساسي للبنك، فقد تم انتخابهم بالتزكية لعضوية مجلس إدارة البنك لولاية جديدة.



10. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 واتخاذ القرار بشأنها:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2014 فأبدى الأعضاء رغبتهم بعدم نقاضي أية تعويضات حتى نهاية عام 2014 ولغاية انعقاد الهيئة العامة القادمة للبنك.

11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة

152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:

بين الرئيس أن السادة (ممثلي بنك لبنان والمهجر: السيد سامر ازهري، السيد عمر ازهري، السيد جورج صايغ) بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك يعملون في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود و المشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

بناءً عليه، تم طرح موضوع الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المذكورين بممارسة أعمال مشابهة على التصويت في الهيئة العامة.

12. الاطلاع على النظام الأساسي المعدل بموجب قرارات الهيئة العامة للبنك المنعقدة في

2012/4/24 وقرارات مصرف سورية المركزي وأخذ العزم به:

بين رئيس الجلسة بأن الهيئة العامة للبنك المنعقدة بتاريخ 2012/04/24 قد أصدرت قرارها بتعديل النظام الأساسي للبنك وتوفيق أحكامه مع قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والأحكام والقرارات الناظمة لعمل المصارف، كما نوه إلى صدور قرار مصرف سورية المركزي رقم 632/ل.أ تاريخ 2013/6/4 وقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 900 تاريخ 2013/6/16 المتضمنة المصادقة على بعض هذه التعديلات وهي الفقرات (أ) - (ج) من المادة 11 من النظام الأساسي وإضافة الفقرة (ز) إلى نفس المادة والمتعلقة جميعها بمجلس إدارة البنك، وتم عرض هذه التعديلات على الهيئة العامة السابقة للبنك المنعقدة بتاريخ 2013/7/13.

وأطلع الرئيس الحاضرين على كتاب مصرف سورية المركزي رقم 161/1268 تاريخ 2014/4/24 المتضمن ملاحظات المصرف المركزي على باقي التعديلات المقررة في اجتماع الهيئة العامة للبنك المنعقد بتاريخ 2012/4/24 وعلى كتاب البنك الموجه إلى مصرف سورية المركزي برقم 2014/1100 م تاريخ 2014/5/21 المتضمن الرد على هذه الملاحظات وفق التفويض الممنوح له سابقاً من قبل الهيئة العامة المذكورة، وبين أن المرحلة الأخيرة المتبقية هي صدور موافقة مصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عليها ليكتمل تعديل النظام الأساسي للبنك.

وطلب الرئيس إلى الحاضرين الموافقة على الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الإدارة والإطلاع على هذه الكتب وأخذ العلم بمضمونها ليقوم مجلس الإدارة بمتابعة إجراءات التعديل وفق التفويض الممنوح له سابقاً وبموجب موافقة الجهات المختصة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته 56.09 % من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول :

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مفتشي الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2013 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

تدوير أرباح البنك البالغة 168.627.577 (مائة وثمانية وعشرون مليون وستمائة وسبعة وعشرون ألفاً وخمسمائة وسبعة وسبعون ليرة سورية) وفق تقرير الأرباح والخسائر بعد اقتطاع الضريبة إلى العام القادم كونها غير قابلة للتوزيع.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

نظراً لعدم وجود أرباح محققة حاصلة للإحتياطيات وذلك بعد استبعاد أثر أرباح فروقات القطع غير المحققة لذلك لا يمكن تكوين احتياطي إجباري لهذا العام وكذلك الأمر بالنسبة للإحتياطي الإختياري.



صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

انتخاب السيد الدكتور قحطان السيوفي ليكون مدقق لحسابات البنك للسنة المالية القادمة أي حتى تاريخ اجتماع الهيئة العامة العادية القادم للبنك لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوقع له وإبرام العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وكذلك كافة ممثلي البنك والمدير العام عن كافة أعمالهم للسنة المنصرمة 2013 إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

الموافقة على إبرام اتفاقية إسداء المساعدة الادارية والتقنية مع بنك لبنان والمهجر وعلى تجديدها لمدد جديدة آخرها تنتهي في 2015/11/11.
تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتفاوض مع بنك لبنان والمهجر على بنود هذه الاتفاقية وشروطها وأحكامها وعلى تجديدها وتحديد التعويض النقدي عن فترة التجديد الأخيرة المذكورة وبالبلغ سنتين على أن لايزيد عن مبلغ مائتي ألف يورو سنوياً والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي عليها وإجراء أي تعديل على بنودها بناء على طلب المصرف المركزي وصولاً الى الصيغة النهائية الموافق عليها وتوقيعها.
إقرار صرف التعويض النقدي المترتب لبنك لبنان والمهجر عن الخدمات المقدمة خلال الفترة الممتدة من 2013/1/1 ولغاية 2013/12/31.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك السادة:

- 1- الدكتور أحمد راتب الشلاح.
- 2- الدكتور احسان ناصر بعلبكي.
- 3- السيد سامر نعمان أزهرى ممثلاً لبنك لبنان والمهجر.
- 4- السيد عمر نعمان أزهرى ممثلاً لبنك لبنان والمهجر.

5- السيد جورج عزت صايغ ممثلاً لبنك لبنان والمهجر .

6- السيد محمد نزار ماميش .

7- السيد فهد طاهر تفتتجي .

8- السيد إياد حبيب بيتجانة .

9- الأئمة ندى ابراهيم شيخ ديب .

لولاية مدتها أربع سنوات اعتباراً من تاريخ انعقاد هذه الهيئة العامة وتفويض المدير العام او من يفوضه بمتابعة إجراءات الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على ضوء كتابها رقم 1758 تاريخ 6-7-2014 واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

عدم صرف أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام 2014 على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

الترخيص لكل من السادة (ممثلي بنك لبنان والمهجر : السيد سامر ازهري، السيد عمر ازهري، السيد جورج صايغ) بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات 1 و 2 و 4 من المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر:

الإطلاع على الكتب والإجراءات المتخذة بخصوص تعديل النظام الأساسي للبنك والمصادقة عليها والتأكيد على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء هذا التعديل والحصول على موافقة الجهات المختصة واعتماد الصيغة النهائية للنظام الأساسي وفق هذه الموافقات .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع



أُعلن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الأحد الواقع في السادس من شهر تموز لعام ألفان وأربعة عشر، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة

[Signature]

كاتب الجلسة

[Signature]

مراقبي التصويت

[Signature]

مندوبي الوزارة

[Signature]
[Signature]



مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية

مندوبي مصرف سورية المركزي

صورة طبق الأصل